

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين

الدكتور محمد صالح شريف عسكري*

المستخلص

أجمع علماء المسلمين وأرباب اللغة وأساطين البلاغة، على أن فصاحة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في الحديث لا يقاربه أسلوب. وأن كلام النبوة دون كلام الخالق، وفوق كلام المخلوق، فيه جوامع الكلم، ومعجزات البلاغة والفصاحة. فاستشهدوا به في كتبهم، واستقوا منه ادلتهم لاثبات صحة لفظ، وسلامة أسلوب. غير أن بعض علماء العربية، كان له موقف المتردد، من الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وبعض آخر لم يكن كذلك. والمقال الآتي يشير الى موقف الممتنعين والمجيزين، و يتناول بالتفصيل موقف علماء اللغة، من الاستشهاد بالحديث الشريف استناداً إلى كثرة الاحاديث التي أوردوها في مصنفاتهم، وقد نقلت منها بقدر ما يتسع له حدود هذا المقال الذي يتضمن تمهيداً، ومبحثين، ثم النتيجة.

الكلمات الرئيسية: الاستشهاد، الاحتجاج، الحديث النبوي، اللغويون، مصادر اللغة

المقدمة

وفيها مسألتان:

المسألة الأولى - الاستشهاد والاحتجاج:

الشاهد في الاصطلاح: قول عربي (شعراً أو نثراً) قيل في عصر الاحتجاج، يُورد للاحتجاج به على قول أو رأى أو قاعدة (اميل يعقوب، ١٩٨٨م: ٤٠٥)

والحجة في الاصطلاح: ما دل على صحة دعوى، وقيل الحجة والدليل واحد. (الجرجاني،

١٩٨٧م: ١١٥)

* استاذ مساعد بجامعة اعداد المعلمين ms_shaskari@hotmail.com

تاريخ الوصول: ٨٩/٧/١٤، تاريخ القبول: ٨٩/٧/٢٤

كما يُستعمل لفظُ الحُجَّة، ومشتقاته، للدلالة على فصاحة عربي أو هُجنته، فيقال عنه مثلاً: يُحتجُّ به، وعلماً اللغة يجعلونه حُجَّةً. (فجال، ١٩٩٧م: ١٣٦)

أغراضُ الاحتجاج: للاحتجاج اللُّغوي غرضان. الأول: لفظيٌّ، وذلك لإثبات صحَّة استعمال لَفظة أو تركيب وما يتبع ذلك من قواعد في علوم اللغة والنحو والتَّصريف الثاني: معنوي، ويتعلَّق بإثبات معنى الكلمة، أو معانيها، وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع.

وقد شدَّد علماء اللغة والنحو في شروط قبول الشَّاهد اللُّغوي للغرض الأول من الاحتجاج، فلم يجوزوا الاستشهاد على اللغة والصرف والنحو إلا بالقرآن الكريم، وبكلام من يُوثقُ بفصاحته من العرب، وحددوا ذلك ضمنَ عصرٍ معيَّن وقبائلٍ معيَّنة تقع ضمن دائرة الاحتجاج. أمَّا الغرض الثاني من الاحتجاج اللُّغوي، فيُعتمدُ فيه على: ١. القرآن الكريم ٢. الحديث الشريف ٣. كلام العرب. والعربُ الذين يُحتجُّ بكلامهم هم: الجاهليون والاسلاميون حتى سنة ١٥٠ هـ.ق / وآخر شاعر يُحتجُّ به، ابراهيم بن هرمة - المتوفى سنة ١٥٠ هـ.ق (السيوطي، ١٩٧٦م، الاقتراح: ٧٠، اسير، ١٩٨٥م: ٥٦).

وجوزوا الاستشهاد على اللغة، بكلام المولدين وسواهم من المتأخرين عن عصر الاحتجاج - على اختلاف فيما بينهم (البيدادي، ١٩٧٩م: ٥/١ - ٢٢، الكعبي، ١٣٨٠ش: ٩)

دائرة الاحتجاج اللُّغوي: وبحث علماء اللغة في الشَّاهد اللُّغوي الذي يصحُّ الاخذ به، ووضعوا له دائرتين: زمانية، ومكانية، صوتاً للغة من الخلل والفساد الذي قد يردّه من الدخيل. أمَّا الدائرة الزمانية، فقد حدّدوها بأقوال الجاهليين والاسلاميين حتّى منتصف القرن الثاني، سواء من سكن منهم البادية أو الحاضرة، وأمَّا الشعراء فقد صنّفوا أربع طبقات: ١. طبقة الجاهليين: كزهير، وطرفة، والأعشى وغيرهم. ٢. طبقة المخضرمين: وهم الذين شهدوا الجاهلية والإسلام، كأبي طالب، عمّ النبي (ص)، ولبيد، وحسان، والخنساء، وكعب بن زهير. ٣. طبقة الإسلاميين: كأبي الأسود الدؤلي، وجريير والفرزدق. ٤. طبقة المولدين أو المحدثين: كبشار بن برد، وأبي نؤاس. (عبد التواب، ١٩٩٩م: ١٠١)

وقد أجمع علماء العربية، على أن شعراء الطبقتين الأوليين، يُحتجُّ بشعرهم، بغير نزاع. أمَّا الطبقة الثالثة فمعظم اللغويين يرون صحَّة الأخذ بشعر هذه الطبقة، غير أن بعضهم كان يَأبى الاحتجاج به، أمَّا الطبقة الرابعة، فقد رفض اللغويون الاحتجاج بشيء من شعرها، فيما عدا الزمخشري الذي أجاز ذلك. (السيوطي، الاقتراح، ١٩٧٦م: ٧٠، عبد التواب، ١٩٩٩م: ١٠١)

ومن حيث الدائرة المكانية، أو القبائل التي أخذوا عنها، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج بحسب قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة.

قال الفارابي «كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على

اللسان عند النطق ...، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، ... هم قيس، وتميم، وأسد، ... ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم». (السيوطي، الاقتراح، ١٩٧٦م: ٥٦، نفس المؤلف، المزهري، بلاط: ٢٠٩/١، عفيفي ١٩٩٧م: ١٦٨)

«وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم». (السيوطي، المزهري، بلاط: ٢١١/١) على أن دائرة الاستشهاد تتسع وتضيق بحسب مدارس اللغة والنحو التي نشأت في الحواضر الإسلامية، فالمدرسة البصرية شدت أشد التشدد في رواية الأشعار والأمثال والخطب ضمن الدائرة المشار إليها. أما أقطاب المدرسة الكوفية، فقد اتسعوا في الرواية عن جميع العرب بدواً وحضراً. (السيوطي، الاقتراح، ١٩٧٦م: ٢٠١، الافغاني، ١٩٦٤م: ١٩٧) كما أجمع علماء اللغة والنحو على اتخاذ القرآن الكريم على رأس مراجع الاحتجاج في جميع علوم اللغة، لإثبات صحة لفظ أو تركيب أو معنى من المعاني، وذلك باعتباره قمة البلاغة والفصاحة في اللغة العربية.

أما الحديث النبوي الشريف، فمن المسلم به أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان أفصح من نطق بالضاد، فهو القائل: «أنا أفصح العرب، بيد أني من قريش، ...» (الزمخشري، الفائق ١٩٦٥م، مادة (بيد): ١٢٦/١، الكعبي، ١٣٨٠هـ.ش: ٩)

المسألة الثانية - موقف العلماء من فصاحة كلام النبي (ص):

لا يختلف اثنان من المسلمين في كمال فصاحة النبي (ص)، وعلو بلاغته، وهما من كمالات النبوة التي تفضل بها الله - تعالى - على نبيه الكريم، فهو خاتم الرسل، كما كتابه العزيز، القرآن الكريم، خاتم الكتب.

وقد صرح علماء المسلمين بإجماعهم على فصاحة النبي (ص)، وفضلوا القول في ذلك، وفي ما يأتي نبذة من أقوالهم: وصف الجاحظ (٢٥٥ق) كلام النبي (ص) فقال: «هو الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف»، وكان كما قال الله - تبارك وتعالى - قل يا محمد: وما أنا من المتكلمين (سورة ص/٨٦)، فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التقدير، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورجب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشيئاً بالتأيد، ويُسَّر بالتوفيق.

وهذا الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حُسن الإفهام، وقلة عدد الكلام، ومع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته، لم تسقط له كلمة، ولا زلت له قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يُبد

الْخُطْبَ الطَّوَالَ بِالْكَفِّ الْقَصِيرِ، وَلَا يَلْتَبِسُ إِسْكَاتِ الْخَصْمِ إِلَّا بِمَا يَعْرِفُهُ الْخَصْمُ، وَلَا يَحْتَجُّ إِلَّا بِالصِّدْقِ، وَلَا يَطْلُبُ الْفَلَجَ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا يَسْتَعِينُ بِالْخَلَاةِ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ الْمَوَارِبَةَ، وَلَا يَهْمِزُ، وَلَا يَلْمِزُ، وَلَا يُبْطِئُ، وَلَا يَعْجَلُ، وَلَا يُسْهَبُ وَلَا يُحْصَرُ. ثُمَّ لَمْ يَسْمَعْ النَّاسُ بِكَلَامِ قَطُّ أَعْمَ نَفْعًا، وَلَا أَصْدَقَ لَفْظًا، وَلَا أَعْدَلَ وَزْنَ، وَلَا أَجْمَلَ مَذْهَبًا، وَلَا أَكْرَمَ مَطْلَبًا، وَلَا أَحْسَنَ مَوْقِعًا، وَلَا أَسْهَلَ مَخْرَجًا، وَلَا أَفْصَحَ عَنْ مَعْنَاهُ، وَلَا أَبْيَنَ فِي فُحْوَاهُ، مِنْ كَلَامِهِ - ص - كَثِيرًا)) (الجاحظ، ١٩٢٦م: ٢٨٧- ٢٩)

و وصف ابن الأثير الجزري - ت ٦٠٦ هـ.ق - فصاحة رسول الله (ص) فقال: (وقد عرفت - أيدك الله ... - أن رسول الله (ص) كان أفصح العرب لساناً، وأوضحهم بياناً، وأعذبهم نطقاً، وأسدّهم لفظاً، وأبينهم لهجّةً، وأقومهم حجّةً، أعرّفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طرق الصواب، تأييداً إلهياً، ولطفاً سماوياً، وعناية ربانية، ورعاية روحانية. (النهاية في غريب الحديث والآثار، بلا، المقدمة ٤)

وقال الراجزي (بتصرف: ٢٨٣): (ولا نعلم أن هذه الفصاحة قد كانت له (ص) إلا توفيقاً من الله، وتوقيفاً، إذ ابتعته للعرب، وهم قوم يقادون من ألسنتهم، ولهم المقامات المشهورة في البيان والفصاحة، ثم هم مختلفون في ذلك على تفاوت ما بين طبقاتهم في اللغات، وعلى اختلاف مواطنهم، فمنهم الفصيح والأفصح، ومنهم الجافي والمضطرب، ومنهم ذو اللؤثة والخالص في المنطق، إلى ما كان من اشتراك اللغات وانفرادها بينهم، وتخصص بعض القبائل بأوضاع، وصيغ مقصورة عليهم، لا يساهمهم فيها غيرهم من العرب إلا من خالطهم، أو دنا منهم دنو المأخذ.

... لا يستكره في بيانه معنى، ولا يندب في لسانه لفظ، ولا تغيب عنه لغة، ولا تضرب له عبارة، ولا ينقطع له نظم، ولا يشوبه تكلف، ولا يشق عليه منزع، ولا يعتريه ما يعترى البلغاء في وجوه الخطاب، وفنون الأقاويل، من التخاذل، وتراجع الطبع، وتفاوت ما بين العبارة والعبارة، والتكثر لمعنى بما ليس منه، والتّحيف لمعنى بالنقص فيه، والعلو في موضع، والنزول في موضع، إلى غير ذلك.

وقد نزه - ص - عن جميعها، وسلم كلامه منها وخرج سبكه خالصاً لا شوب فيه، وكأنما وضع يده على قلب اللغة ينبض تحت أصابعه. ولو هم اطلعوا منه على غير ذلك، أو ترامى كلامه إلى شيء من أزداد هذه المعاني لأطالوا في ردّ فصاحته وعرضوا، ... فإن القوم خلص لا يستجيبون إلا لأفصحهم لساناً، وأبينهم بياناً، وخاصة في أوّل النبوة، وحدثان العهد بالرسالة، فلما لم يعترضه شيء من ذلك، وهو لم يخرج من بين أظهرهم، ولا جلا عن أرضهم، ورأينا هذا الأمر قد استمر على سنته، وأطرد إلى غايته، وقام عليه الشاهد القاطع من أخبارهم، علمنا قطعاً وضرورة أنه - ص - كان أفصح العرب، وأنه آية من آيات الله، لأولئك القوم و كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون (البقرة: ١٨٧)

المبحث الأول: موقف علماء النحو من الاحتجاج بالحديث الشريف

كان من المنهج الحقّ بالبداهة أن يتقدم الحديث الشريف سائر كلام العرب من نثر وشعر فى باب الاحتجاج فى اللغة وقواعد الاعراب، إذ لا تعهد العربية فى تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبغ من الكلام النبوى؛ ومع إجماع اللغويين والنحاة عامة على أن النبى (ص) أفصح العرب قاطبة، ... انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقيين: (السيوطى، المزهري، بلات: ٢٠٩/١، الافغانى، ١٩٦٤م: ٤٧) ١. المانعون: ومن أعلامهم: ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ.ق.)، وأبو حيان (ت ٧٥٤ هـ.ق.).

قال أبو الحسن بن الضائع فى (شرح الجمل): تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندى فى ترك الأئمة - كسيبويه - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا فى ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث، لكان الأولى فى إثبات فصيح اللغة كلام النبى - ص -؛ لأنه أفصح العرب. (السيوطى، الاقتراح، ١٩٧٦م: ٥٤) وعبر أبو حيان عن موقفه المتحفظ من الاستشهاد عندما أنكر على (البدر الدمامينى) شارح (التسهيل) كثاره الاستدلال بالحديث النبوى، وهذا قوله: وقد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. (السابق، ٥٢)

ويرى أبو حيان أن أئمة النحو من البصريين والكوفيين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كمنحة بغداد والاندلس، أحجموا عن الاستدلال بأحاديث النبى (ص) لأمرين: أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ...

الامر الثانى: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن فى كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك. (السابق، ٥٤)

٢. المجوزون: وعلى الرغم من هذا - أى رأى الممتنعين - فقد لقى رأى القائل بحجية الحديث فى أمور اللغة تأييداً مطرداً (يوهان فك، ٢٣٥)

فقد استشهد بالحديث كبار أعلام اللغة والنحو، أمثال سيبويه، والفراء، وأبى على الفارسى، والمبرد، وفى هذا رد صريح على ما ذهب إليه ابن الضائع. فكان أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث، هو الزمخشري (ت ٥٣٨) فى سائر كتبه، وفى شرحه لفصيح ثعلب «بلغ عدد الأحاديث والآثار التى استشهد بها، مائة وواحد وثمانين (١٨١) حديثاً، وهذا عدد كبير إذا ما قورن بما فى بعض كتب اللغة» (الزمخشري، شرح الفصيح، ١٤١٧ هـ.ق ١/١٨٤)، ثم النحوى الاندلسى: ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ.ق.)، وتابعه على ذلك ابن مالك، صاحب الألفية (ت ٦٧٢). (عبد التواب،

١٩٩٩م: ٩٨)، والرضى الأسترآبادى (ت ٦٨٦ هـ.ق.)، شارح أبيات كافية ابن الحاجب، والذي زاد الاحتجاج بحديث أهل البيت عليهم السلام.

ثم جاء (ابن هشام) (ت ٧٦١ هـ.ق.) تلميذ أبي حيان، وتقيضه فى مذهبه إزاء الاستشهاد بالحديث، يُكثِرُ من الاحتجاج به فى كتبه ما وجدَ إلى ذلك سبيلاً، كغيره من النحاة، حتى لفت نظر مترجميه على أنه، كان كثير المخالفة لشيخه أبى حيان، شديد الانحراف عنه) (فجال، ١٩٩٧م: ١٠٧) وفى هذا ردٌ صريح آخر على ابن الضائع وابى حيان.

وقال المجوزون فى الردِّ على المانعين أنَّ النقلَ بالمعنى لا يصح الاستدلال به على اطلاق عدم جواز الاحتجاج بالحديث؛ لأنَّه لم يقع عند كثير من المُحدِّثين، والذي وقع منه لا يصحُّ الاستشهاد به، على أنَّه لفظُ النبى الأكرم (ص). قال صاحبُ الكفاية (البغدادي، الخطيب، ١٩٨٦م: ٢٣٢): «إنَّ كثيراً من علماء السلف لا تُجوزُ الرواية على المعنى بل يجب تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا حذف» (ايضاً: الشانجى، مدير، بلات: ١٣٠)

ونقل الخطيب عن (الأعمش) قوله: «كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لئن يخرَّ من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً» (الكفاية فى علم الدراية، ٢١٢)

أمَّا حول الأمر الثانى، فإنَّ الرواة تحرَّزوا من اللَّحن فى الأحاديث المروية باللفظ عن رسول الله (ص)، وشدَّدوا على ضرورة عدم وقوعه. وقالوا: ((مَنْ قرأ حديث رسول الله، وهو يعلم أنَّه يلحن فيه، سواء أكان فى أدائه أم فى إعرابه، يدخل فى هذا الوعيد الشديد، (يعنى قوله (ص): مَنْ كذب على مُتعمداً فليتبَّئوا مقعده من النَّار)، لأنَّه بلحنه كاذبٌ عليه)) (القاسمى، ١٩٧٩م: ١٧٣)

وقال أبو الطيب: وأمَّا ادعاء اللَّحن فى الحديث فهو باطل؛ لأنَّه إنَّ أراد اللَّحن الذى هو الخطأ فى الإعراب بحيث لا يتخرج على وجه من الوجوه، فهذا لا وجود له فى شىء من الأحاديث أصلاً. (ينظر: الفاسى، ١٩٧٩م: ١٠٠) «والقول بأن فى رواية الحديث أعاجم قول لا يعتد به؛ لأن ذلك يقال فى رواية الشعر والنثر، اللذين يحتج بهما، فإنَّ فيهم الكثير من الأعاجم». (فجال، ١٩٩٧م: ١٢٣، ١٠٩)

وهذا شيخ الطائفة الطوسى (ت ٤٦٠ هـ.ق.) يقول فى مقدمة تفسيره (التبيان): «ومن طرائف الأمور أنَّ المخالف إذا أورد عليه شعر من ذكرناه - يريد النابغة الجعدى، وزهير، وغيرهما - ومن هو دونهم، سكنت نفسه واطمأن قلبه، وهو لا يرضى بقول محمد بن عبد الله بن عبد المطَّلب (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومهما شكَّ الناس فى نبوته فلا مريَّة فى نسبه وفصاحته، فإنَّه نشأ بين قومه الذين هم الغاية الفُصوى فى الفصاحة». ويرجع إليهم فى معرفة اللغة، ولو كان المشركون من قريش وغيرهم وجدوا متعلِّقاً عليه فى اللحن والغلط والمناقضة، لتعلَّقوا به، وجعلوه حجَّةً

وذريعةً إلى إطفاء نوره وإبطاء، أمره واستغنوا بذلك عن تكلف ما تكلفوا من المشاق في بذل النفوس و الامور. و لو فعلوا ذلك لظهر واشتهر ...، ثم قال:

وقد علمنا أنه ليس بأدون الجماعة في الفصاحة، وكيف يجوز أن يحتج بشعر الشعراء عليه، ولا يجوز أن يحتج بقوله عليهم، وهل هذا إلا عناد محض، وعصبية صرف؟ وإنما يحتج علماء الموحدين بشعر الشعراء وكلام البلغاء اتساعاً في العلم وقطعاً للشغب وإزاحة للعلّة، وإلا فكان يجب أن لا يلتفت إلى جميع ما يطعن عليه، لأنهم ليسوا بأن يجعلوا عياراً عليه بأولى من أن يجعل هو - عليه السلام - عياراً عليهم .

(الطوسي، بلائ، ١٦:١) وفي كلام الطوسي تصريح واضح بالرد على الممتنعين.

وقد قسم أبو اسحاق الشاطبي الأحاديث إلى قسمين:

القسم الاول: ما يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثاني: ما عرف اعتناء ناقله بلفظه، لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته - ككتبه، والامثال النبوية - وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو. (فجال، ١٩٩٧م:٩)

وكان هذا التقسيم الذي قدّمه الشاطبي الأساس الذي بنى عليه أرباب اللغة المعاصرون موقفهم من حجية الحديث، وقالوا:

من الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة و (القواعد)، وهو ستة أنواع:
أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته - عليه الصلاة والسلام - كقوله: «حَمِيّ الوطيس»، وقوله «ماتَ حَتَفَ أَنْفِهِ»، وقوله: «الظُّلْمُ ظُلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، إلى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان.
ثانيها: ما يروى من الاقوال التي يُتَعَبَّدُ بها، أو أمر بالتَّعَبُّدِ بها، كألفاظ القنوت والتّحيات، وكثير من الازكار والادعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى على أنه كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم. ومما هو ظاهر أنّ الرواة يقصدون في هذه الانواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها: الاحاديث التي وردت من طرق متعدّدة، وأتحدت ألفاظها فإنّ اتّحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أنّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أنّ تعدد طرقها إلى النبي (ص) ...

خامسها: الاحاديث التي دَوَّنَهَا مَنْ نَشَأَ فِي بَيْتَةِ عَرَبِيَّةٍ لَمْ يَنْتَشِرْ فِيهَا فِسَادُ اللُّغَةِ.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ...

ومن الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الاحاديث التي لم تدون في الصدر الأوّل، وانما تروى في بعض كتب المتأخرين ...

والحديث الذي يصحُّ أن تختلف الانظارُ في الاستشهاد بألفاظه، هو الحديث الذي دُوِّن في الصِّدر الأوَّل ولم يكن من الأنواع الستة المبينة آنفاً، وهو على نوعين: حديث يردُّ لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه:

١. أمَّا الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحَّة الاحتجاج به؛ نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى ...
 ٢. وأمَّا الأحاديث التي اختلفت الرواية فيها .. فنجز الاستشهاد بها بما جاء في رواية مشهورة، لم يغمزها أحد المحدثين بأنها وهمٌّ من الراوي ...
- وخلاصة البحث أننا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدوَّنة في الصدر الأوَّل، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردَّ له، ويشدُّ أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين، وطائفة عظيمة من النحويين، يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته (فجال ١٩٩٧م: ١٢٨، الافغانى، ١٩٦٤م: ٥٥)
- وفي هذا بيان جليُّ لما ذهب إليه جلة من القدماء، ونخبة من المعاصرين، فيما يصح به الاستشهاد من حديث النبي الأكرم (ص) - أي الاحتجاج به - في مسائل اللغة.

المبحث الثاني: موقف علماء اللغة من الاستشهاد بالحديث الشريف

استشهد أعلامُ العربيَّة بالحديث النبوي الشريف في مسائل اللغة. منهم: أبو عمرو بن العلاء، والخليل، والكسائي، والفراء، والاصمعي، وأبو عبيدة، وابن الاعرابي، وابن السكيت، وابوحاتم، وابن قتيبة، والمبرد، وابن دريد، وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه، والازهرى، والفارابي، والصاحب بن عباد، وابن فارس، والجوهري، وابن بَرى، وابن سيده، وابن منظور، والفيروزآبادي، وغيرهم (فجال، ١٩٩٧م: ١٠٠)

ونظرة إلى معاجم (التهذيب للأزهرى) و(الصحاح للجوهري) و(المجمل، والمقاييس لابن فارس) و(الفائق للزمخشري) كافية لدحض ما ادعى أبو حيان، بل قد عدَّ ابن الطَّيب، من أصحاب هذا المذهب من النحاة: ابن فارس، وابن خروف، وابن جنى، وابن بَرى، والسهيلي، بل أنه قال: لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن الضائع، في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (٩١١ هـ.ق). (الافغانى، ١٩٦٤م: ٤٩. ايضاً مقاييس اللغة: ٢٧/١، ٤٤، ٢٨٦، ١٦/٢، ٥٦، ٢٠٧، ٤٢٩، ١١/٣، ٢٠٦، ٢٨٧، ٤٤٧، ١٨٤/٤، ٣٢٦، فما بعد، والمجمل ٤٣، ٦٠، ٨٣، ١١٦، ٢٤٦، فما بعد.)

قال السيوطى (قال أبو الحسن الشاربي: ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخشني، وأبي الحسن ابن خروف أن (الزيدى) أخل بكتاب (العين) كثيراً، لحذفه شواهد القرآن والحديث، وصحيح أشعار العرب منه ... ولما علم ذلك الامام (التيانى) عمل كتابه (فتح العين) وأتى فيه بما فى العين من صحيح اللغة ... دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث ...) (السيوطى، المزهر، بلاط ١/٨٧) فهذا صريح فى أن (الخليل) كان يستشهد فى كتابه (العين) بالحديث، ولم يكن الخليل بدعاً من اللغويين، وما صنعه (الخليل) صنعه غيره من أئمة اللغة ...

ويمكن أن نقول: إنه لا يختلف موقف النحاة عن موقف اللغويين، إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلاً بالحديث فى اللغة، ثم لا يستشهد به فى النحو، واللغة والنحو صنوان، يخرجان من أصل واحد. وإن كانت شواهد النحاة من الحديث ليست فى غزارة شواهد اللغويين فى كثرتها، فهى قليلة بالنسبة إليها، وبخاصة عند النحاة القدماء. (فجال، ١٩٩٧م: ١٠١)

وبعد هذه الإضاءة التى قدّمناها عن موقف اللغويين، بل النحويين حول الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف فى مسائل اللغة، نذكر طائفة من الأحاديث التى وردت فى مصنفات اللغويين، فى الأغلب، لبيان معانى الألفاظ، ثم الاستدلال على فصاحتها، وصحة استعمالها، بكلام لا يشك بفصاحتها، ألا وهو الكلام النبوى الشريف. وقد اقتطفنا هذه الباقية العطرة من الاحاديث، بقدر ما يتسع له المقال، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر.

وقد اعتمدنا الترتيب الزمنى فى ذكر مصادر الاستشهاد، أى معاجم الألفاظ، للتدليل على التزام أفذاذ اللغة، فى مختلف العصور، بمنهج المجوزين. وإليك المصادر:

١. معجم العين للخليل (١٤٠٥ هـ.ش)

مادة: (خضر) (١٧٥/٤): وقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم: «إياكم وخضراء الدمن». يعنى: المرأة الحسناء فى منبتِ السوء، يُشبهها بالشجرة الناضرة فى دمنة البعر.

مادة: (درب) (٢٩/٨): ويروى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إذا أبرذتم إلى بريداً فاجعلوه حسن الوجه حسن الاسم».

مادة: (رجز) (٦٤/٦): قال الخليل: الرجز المشطور والمنهوك ليسا من الشعر، وقيل له: ما هما؟ قال: أنصاف مسجعة، فلما ردّ عليه قال: لأحتجنّ عليهم بحجة فإن لم يقرّوا بها عسفوا فأحتجّ عليهم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يجرى على لسانه الشعر.

وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: سئبى لك الأيام ما كنت جاهلاً ... ويأتىك بالأخبار من لم تزود.

فكان يقول عليه السلام: ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ... ويأتيك من لم تُرود
فقد علمنا أن النَّصْفَ الذي جرى على لسانه لا يكون شعراً إلا بتمام النصف الثاني على لفظه
وعروضه، فالرَّجَزُ المشطورُ مثل ذلك النَّصْفِ.
وقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم في حفر الخندق: هل أنتِ إلاَّ إصبع دَمِيَّتٍ ... وفي سبيل
الله ما لقيت

فهذا على المشطور. وقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: أنا النبيُّ لا كَذِبُ ... أنا ابنُ عبدِ المُطَلِّبِ
فهذا من المنهوك، ولو كان شعراً ما جرى على لسانه، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: وما علَّمناه
الشعرَ وما ينبغي له (يس/٦٩) قال فعجبنا من قوله حين سمعنا حجَّته.
[وفي كلام الخليل الفراهيدي، كبير أعلام اللغة، بل رأسهم، شاهد جلي على اهتمام اللغويين،
بالحديث النبوي الشريف، والعناية بمفرداته، وجمله]

٢. جمهرة اللغة لابن دريد (١٩٨٧م)

مادة: (خبث): ونزل به الأخبثان: الرَّجِيعُ والبَوْلُ. وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يُصَلِّ
أحدكم وهو يدافع الأخبثين".

مادة: (بخق): بِخَقَّتْ عَيْنُهُ تَبْخَقُ بِخَقًّا، إِذَا انْخَسَفَتْ، وَالْعَيْنُ بِاخِقَةٍ، وَالرَّجُلُ أَبْخَقُ وَالْأَتْنَى بِخَقَاءُ.
... وِفْرَسٌ خَيْقٌ وَخَيْقٌ، وَهُوَ السَّرِيعُ. وَفِي تَرْقِصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "خَيْقَةٌ خَيْقَةٌ تَرَقَّ عَيْنَ بَقَّةٍ"، بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَرَوْنَ بِالْخَاءِ.

مادة: (بره): والأبهران: عِرْقَانِ فِي الظَّهْرِ. وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا زَالَتْ
أَكْلَةُ خَيْبَرٍ تُعَادَتْنِي فَالآنَ أَوَانُ انْقِطَاعِ أَبْهَرِي". قَالَ أَبُو بَكْرٍ: تَعَادَتْنِي مِنَ الْعِدَادِ، وَهُوَ مِثْلُ عِدَادِ
الْمَلْدُوغِ الَّذِي يَعَاوِدُهُ مَرَضٌ فِي كُلِّ سَنَةٍ مِنَ اللَّدْغِ.

مادة: (ترعة): وَأَتْرَعْتُ الْإِنَاءَ، إِذَا مَلَأْتَهُ، فَهُوَ مُتْرَعٌ. وَالتَّرْعَةُ، قَالَ قَوْمٌ: الرُّوْضَةُ. وَفِي حَدِيثِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ بَرِيَ هَذَا عَلَى تَرْعَةٍ مِنْ تَرْعِ الْجَنَّةِ"، قَالُوا: الرُّوْضَةُ وَقَالَ قَوْمٌ: الْبَابُ
وَقَالَ قَوْمٌ: الدَّرَجَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣. تهذيب اللغة للأزهري (٢٠٠٠م)

مادة (أب): وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أقبل من سفر قال: آيئون تائبون
لربنا حامدون.

وقال تعالى: وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ (سورة ص: ٢٥) أى: حُسن المرجع الذى بصير إليه فى الآخرة.

مادة: (اخر): ومعنى "آخر": شىء غير الاول الذى قبله.
واما "الآخر" بكسر الخاء - فهو الله جل وعز «هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ»
وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال - وهو يُمجِّدُ الله: «أنت الأول فليس قبلك شىء، وأنت الآخر فليس بعدك شىء».

٤. المحيط فى اللغة لابن عباد (١٩٧٥م)

مادة: (قرن): ... والقرنان: ما يُبنى على رأس البئر من طين أو حجارة تُوضَع عليهما النعامُ.
وفى الحديث: ان النبى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «إِنَّ لَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَإِنَّكَ لَذُو قَرْنَيْهَا» أى أنت فى هذه الأمة شبيه بذى القرنين فى أمته، وقيل: إِنَّكَ ذُو قَرْنَى الْجَنَّةِ: أى ذو طرفيها

مادة: (بردة): وفى الحديث: "لا تَبْرُدُوا عن الظالم" أى لا تَشْتِمُوهُ فَتُخَفَّفُوا من عُقُوبَةِ ذَنْبِهِ.

مادة: (برق): وفى الحديث: "الجنة تحت البارقة" يريد فى الجهاد.

٥. الصحاح للجوهري (١٩٥٦م)

مادة: (عقب): عاقبة كل شىء: آخره. وقولهم: ليست لفلان عاقبة، أى ولد. وفى الحديث: "السيد والعاقب" فالعاقب: من يخلف السيد بعده. وقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا العاقب" يعنى آخر الأنبياء.

مادة: (فدح): فدحه الدين: أثقله، وفى حديث ابن جريج أن رسول الله (ص) قال: ((وعلى المسلمين أن لا يتركوا مفدوحاً فى فداء أو عقل)).

مادة: (أدم): وفى الحديث: "لو نظرت إليها فإنه أحرى أن يؤذم بينكما"، يعنى أن تكون بينكما المحبة والاتفاق. (ايضاً الشريف الرضى، بلات، ١٠٥)

مادة: (خدج): وفى الحديث: «كلُّ صلاةٍ لا يُقرأ فيها بأَمِّ الكتابِ فهي خِدَاجٌ»

٦. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٢٠٠٠م)

مادة: (بخل): والمبخل: الشىء الذى يحمل على البخل، وفى حديث النبى، صلى الله عليه وسلم: "الولد مجبنة مجهلة مبخله!"

مادة: (بعل): والبعلُ من النخل: ما شرب بعروقه من غير سقى ولا ماء سماء. وقيل: هو ما اكتفى بماء السماء. وبه فسر ابن دريد ما في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم، لأكيدر بن عبد الملك "لكم الضامنة من النخل ولنا الضاحية من البعل" الضامنة: ما أطاف به سور المدينة. والضاحية: ما كان خارجاً.

مادة: (بهو) ... والباهي من البيوت: الخالي المعطل، وقد أبهأه، قال بعضهم: "لما فتحت مكة قال رجل:

أبهوا الخيل": أي عطلوا فلا يغز عليها، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الخيال في نواصيها الخير" أي لا تعطل، وإنما قال: "أبهوا الخيل" رجل من أصحابه.

مادة: (حلل) : حَلَّ يَحِلُّ حَلًّا. واحلَّهُ اللهُ وحلَّلهُ وقوله تعالى يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا فسره ثعلب فقال:

هذا هو النسىء، كانوا في الجاهلية يجمعون أياما حتى تصير شهرا، فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الآن استدار الزمان كهيئته".

مادة: (حوب): وفي حديث النبي عليه الصلاة والسلام "اللهم اقبل توبتي وارحم حوبتي" فحوبتي يجوز أن يكون هنا توجعي، وأن يكون تخشعي وتمسكي.

٧. أساس البلاغة للزمخشري (١٩٦٥م)

مادة (حجز): حَجَزَ الشَّيْءَ واحْتَضَنَهُ: احْتَمَلَهُ فِي حُجْرَتِهِ وَحَضَنَهُ. ومن المجاز: رَجُلٌ طَيِّبُ الْحِجْزَةِ. وأخذ بحجزة فلان: استظهر به. وروى عليُّ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له:

"إذا كان يوم القيامة، أخذت بحجزة الله، وأخذت أنت بحجرتي، وأخذ ولدك بحجرتك، وأخذت شيعة ولدك بحجرتهم، فترى أين يؤمر بنا"

مادة (رحل): ومن المجاز: رحلت الرجل رجلاً رجلاً، وارتحلته ارتحالاً: ركبته. وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين ركبته الحسين فأبطأ في سجوِّده "إن ابني ارتحلني".

مادة (نصل): وتنصل من ذنبه. وعن النبي صلى الله عليه وسلم: "من لم يقبل من منصل صادقاً أو كاذباً لم يرد على الحوض".

٨. معجم العباب الزاخر للصابغاني (١٩٧٧م)

مادة: (أسف): الأسف: شدة الحزن، يقال: أسف - بالكسر - يأسف أسفاً، قال الله تعالى: (عَصَبَانِ

أسفياً) أى شديد الغضب، ويقال: أسف عليه: أى غضب. وسئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن موت الفجاءة فقال: راحة للمؤمن وأخذة أسف للكافر.

مادة: (أنف): الأنف: معروف، والجمع آنف وأنوف وأناف. وأنف البعير - أيضاً - إذا اشتكى أنفه من البرة؛ فهو أنف - بالقصر -؛ عن ابن السكيت، ومنه حديث النبي - صلى الله عليه وآله [وسلم - «المؤمنون هينون لئنون كالجمل الأنف، إن قيد أبقاد، وإن استنبح على صخرة استنبح»

مادة: (أوف): الآفة: عرض مفسد لما أصاب من شيء، وقيل: العاهة. وفى حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - آفة الحديث الكذب، وآفة العلم النسيان، وآفة الحلم السفه، وآفة العبادة الفترة، وآفة الشجاعة البغى، وآفة السماحة المن، وآفة الجمال الخيلاء، وآفة الحسب الفخر، وآفة الظرف الصلف، وآفة الجود السرف، وآفة الدين الهوى.

مادة: (برأ): تقول: برئت إليك من كذا: أى أنا برئ منه فلا عتب لك على، كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - منصرف خالد بن الوليد - رضى الله عنه - من بنى جذيمة: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد، قالها مرتين، وذلك أنه لما غشيهم جعلوا يقولون صبأنا صبأنا أرادوا أسلمنا.

مادة: (بوا): وفى حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء.

مادة: (جرف): وجرفة الخبز وجلفته: كسرتة، وفى حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - ليس لابن آدم حق فيما سوى هذه الخصال: بيت يكنه وثوب يوارى عورته وجرف الخبز والماء.

مادة: (جلس): جلس الرجل يجلسُ جلوساً أو مجلساً - بفتح اللام - ومنه حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: إياكم والجلوس فى الطرقات، قالوا يا رسول الله ما لنا من مجالسنا بد نتحدث فيها، فقال: فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه، قالوا: وما حق الطريق يا رسول الله؟ قال: غضُّ البصر وكفُّ الأذى وردُّ السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٩. لسان العرب لابن منظور (١٩٨٨م)

مادة (ألس): والألس: الغدر. والألس: الكذب. والألس والألس: ذهاب العقل وتذهيله...

وفى حديث النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه دعا فقال: اللهم إني أعوذ بك من الألس والكبر؛ قال أبو عبيد: الألس هو اختلاط العقل، وخطأ ابن الأثيرى من قال هو الخيانة. والمألوس: الضعيف العقل.

مادة (برز): وذهب إبريز: خالص؛ عربى؛ قال ابن جنى: هو إفعال من برز.

وفى الحديث: ومنه ما يُخْرَجُ كالذهبِ الإبريزِ أى الخالص، وهو الإبريزُ أيضاً، والهمزة والياء زائدتان.

وروى أبو أمامة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: إِنَّ اللَّهَ لَيُجَرِّبُ أَحَدَكُمْ بِالْبَلَاءِ كَمَا يُجَرِّبُ أَحَدَكُمْ ذَهَبَهُ بِالنَّارِ، فَمَنْهُ مَا يَخْرُجُ كَالذَّهَبِ الْإِبْرِيْزِ، فَذَلِكَ الَّذِي نَجَاهُ اللَّهُ مِنَ السَّيِّئَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ الذَّهَبِ دُونَ ذَلِكَ وَهُوَ الَّذِي يَشْكُ بَعْضُ النَّاسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْرُجُ كَالذَّهَبِ الْأَسْوَدِ وَذَلِكَ الَّذِي أُتْفِنُ؛ قَالَ شَمْرٌ: الْإِبْرِيْزُ مِنَ الذَّهَبِ الْخَالِصِ وَهُوَ الْإِبْرِيْزِيُّ وَالْعَقِيَانُ وَالْعَسْجَدُ. مادة: (بلل): وَبِلَ رَحِمَهُ يَبْلُهَا بِلًا وَبِلَالًا: وَصَلَهَا. وَفِي حَدِيثِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ أَى نَدُّوْهَا بِالصَّلَةِ.

١٠. تاج العروس للزبيدي (١٩٦٥م)

مادة (أفك): ... وفى حديثِ بَشِيرِ بْنِ الْخَصَّاصِيَّةِ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ قَالَ: مِنْ رَيْبَعَةَ، قَالَ: أَنْتُمْ تَزْعُمُونَ لَوْلَا رَيْبَعَةُ لَأَتَّفَكْتَ الْأَرْضَ بِمَنْ عَلَيْهَا أَى: أَتَقَلَّبْتَ.

مادة (أل): وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ" قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلَهُ هُمُ الَّذِينَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ وَعَوَّضُوا مِنْهَا الْخُمْسَ، وَهُمْ صَلِيْبَةُ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ. وَسُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ آلُكَ؟ فَقَالَ: "آلُ عَلِيٍّ وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ عَبَّاسٍ".

مادة (بتع): الْبِتْعُ، بِالْكَسْرِ، وَكَعَنْبٍ، مِثَالُ قَمْعٍ وَقَمْعٍ: نَبِيذُ الْعَسَلِ، كَمَا فِي الصَّحَاحِ، ... وَفِي الْحَدِيثِ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْبِتْعِ فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ.

النتيجة

لقد تبين في هذه الدراسة، من خلال استعراض آراء النحويين، واللغويين، أن بعض أعلام النحو تردّد في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، متذرّعاً بعلل، رفضها جماعة كبيرة من أعلام العربية القدامى والمعاصرين، بل أن التردّد يكاد ينحصر في ثلاثة من هؤلاء الاعلام، وهم ابن الضائع، وأبوحيان، والسيوطي، وهم قلة قياساً بأعلام المجوزين، وحتى هؤلاء أنفسهم، لم يتركوا الاستشهاد بالحديث في بعض كتبهم، كالسيوطي الذي استشهد بما يربو على مائة حديث في كتابه الهمع (السيوطي، همع الهوامع، بلاط ٣١/١، ٤٠، ٤١، فما بعد).

أما أغلب النحاة، وأعلام اللغة، والمعجميين، فقد استشهدوا في مسائل النحو واللغة، والبلاغة،

بالحديث الشريف، متى عرضت لهم مسألة، غير ناظرين لحجج الممتنعين، بعد أن وجدوا في أحاديث النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، بحراً زاخراً من الكلمات، والجمل والأساليب العربية الفصيحة. وقد دلت الشواهد الحديثية، التي زينوا بها صفحات مصنفاتهم، أنهم اعتنوا بهذا الجانب العظيم من صرح العربية، عناية فائقة وأولوه مزيد الاهتمام، وأنهم متى احتاجوا إلى حجة بالغة من العربية، استقوها من الحديث الشريف.

فهذا إمام العربية، الخليل الفراهيدى - كما مر من أحاديث العين - يلجأ إلى نصوص الحديث النبوى، لإثبات رأيه؛ لأنه يجد في ذلك حجة دامغة، ويرد على خصومه، بشاهد من الحديث الشريف، ويقول «لأحتج عليهم بحجة فإن لم يقرّوا بها عسفوا» فأحتج عليهم بقول النبى الأكرم (ص) - راجع تمام كلامه فى العين (١٤٠٥ هـ.ق، ١٧٥/٤)، وفى هذه الدراسة. وتابعه على هذا النهج من جاء بعده من اللغويين، وأساطين العربية، سواء فى إثبات صحة لفظ أو بيان معنى، أو سلامة استعمال. دون أن يعبا برأى المانعين.

لنا فى الاستشهاد على منهجهم، وفرة زاخرة من الشواهد الحديثية، التى نقلنا منها اضمامة عطرة، و جانباً يسيراً، وفى حدود ما يتسع له هذا المقال، ومن أراد المزيد، فليراجع كتب اللغة، ومصنفات العربية، كالمعجمات، وكتب الغريب، التى أشرنا إليها فى ثنايا البحث، وذكرناها فى مسرد المصادر، أمثال (النهاية فى غريب الحديث والأثر، لابن الجزرى)، و(غريب الحديث للهروى)، و(المجازات النبوية للشريف الرضى)، و (الفائق للزمخشري) وغيرها. والله الموفق للصواب.

المصادر

- ابن دريد، أبو بكر بن الحسن، ١٩٨٧م، *الجمهرة فى اللغة*، ط ١، تحقيق الدكتور رمزي منير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين.
- ابن سيده، أبو الحسن بن اسماعيل بن سيده المرسى المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨ هـ.ق)، ١٤٢١ هـ.ق / ٢٠٠٠م، *المحكم والمحيط الأعظم*، ط ١، تحقيق عبد الحميد هندواى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن عباد، صاحب، ١٩٧٥م، *المحيط فى اللغة*، تحقيق الشيخ محمدحسن آل ياسين، بغداد (بلا).
- ابن فارس الرازى، أبو الحسين أحمد، ١٤١٤ هـ.ق / ١٩٩٤م، *المجمل فى اللغة*، حققه الشيخ شهاب الدين أوعمر، بيروت، دار الفكر.
- ابن فارس الرازى، أبو الحسين أحمد، ١٣٨٩ هـ.ق / ١٩٦٩م، *مقاييس اللغة*، بتحقيق وضبط عبد السلام هارون، ط ٢، مصر، البابى الحلبي.
- ابن منظور الافريقى (٦٣٠ - ٧١١ هـ.ق)، ١٤٠٨ هـ.ق - ١٩٨٨م، *لسان العرب*، ط ١، علق عليه على شيرى، بيروت، دار احياء التراث العربى.

- الأزهرى، ابو منصور محمد بن احمد (٢٨٢-٣٧٠ هـ.ق)، ١٤٢١ هـ.ق، تهذيب اللغة، ط١، اشرف محمد عوض، بيروت، دار احياء التراث العربى.
- اسبر، محمد سعيد، وجنيدى بلال، ١٩٨٥ م، الشامل معجم فى اللغة العربية ومصطلحاتها، ط٢، بيروت، دار العودة.
- الأفغانى، سعيد، ١٩٦٤م، فى أصول النحو، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق، دار الفكر.
- البغدادى، الخطيب، الامام الحافظ المحدث أبو بكر، أحمد بن على، ١٤٠٦ هـ.ق / ١٩٨٦م، الكفاية فى علم الدراية، ط٢، تحقيق و تعليق الدكتور أحمد عمر هاشم، بيروت، دار الكتاب العربى.
- البغدادى، عبد القادر، ١٩٧٩م، خزائن الأدب، ط٢، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب، ١٣٤٥ - ١٩٢٦م، البيان والتبيين، ط١، تحقيق حسن السندوى، مصر - القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى.
- الجرجاني الحنفى، السيد الشريف على بن محمد بن على السيد الزين أبو الحسن الحسينى، ١٤٠٧ هـ.ق / ١٩٨٧م، التعريفات، ط١، تحقيق و تعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب.
- الجزرى، الامام مجد الدين، المبارك بن محمد، أبو السعادات، (بلات) النهائية فى غريب والاثر، بيروت، المكتبة العلمية.
- الجوهري، اسماعيل بن حماد، ١٩٥٦ م، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، مصر، دار الكتاب العربى.
- الرافعى، مصطفى صادق، ١٩٧٤م، تاريخ آداب العرب، ط٢، بيروت، دار الكتاب العربى.
- الزبيدى، محمد مرتضى الحسينى، ١٣٨٥ هـ.ق / ١٩٦٥م، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار احمد فراج، الكويت، دار الهداية.
- الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ.ق)، جار الله ابى القاسم محمود بن عمر، ١٣٨٥ هـ.ق / ١٩٦٥م، أساس البلاغة، بيروت، دار صادر.
- الزمخشري، ١٤١٧ هـ.ق، شرح الفصح، تحقيق ودراسة الدكتور ابراهيم عبدالله بن جمهور الغامدى، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
- الزمخشري، ١٩٩٣م / ١٤١٤ هـ.ق، الفائق فى غريب الحديث، تحقيق على محمد الجاوى ومحمد ابوالفضل ابراهيم، بيروت، دار الفكر.
- السيوطى، جلال الدين، ١٩٧٦ م، الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، (بلا)، القاهرة.
- السيوطى، جلال الدين، (بلات) المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وزميليه، القاهرة، دار احياء الكتب العربية .
- السيوطى، جلال الدين، (بلات) همع الهوامع، عنى بتحقيقه السيد محمد بدر الدين النعسانى، قم، تصوير منشورات الرضى - زاهدى.
- الشانجى، مدير، كاظم، (بلات) علم الحديث و دراية الحديث، ط٣، قم، دفتر انتشارات اسلامى.
- الشريف الرضى، (بلات) المجازات النبوية، حققه وعلق عليه مروان العطية ومحمد رضوان الداية، دمشق، منشوات المستشارية الثقافية للجمهورية الاسلامية الايرانية بدمشق.
- الصاغانى، الحسين بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوى العمري، رضى الدين، ١٩٧٧م، العباب الزاخر والالباب الفاخر، (بلا)، بغداد.

- الطوسى، محمد بن حسن، (بلاط) التبيان فى تفسير القرآن، بيروت، دار إحياء التراث العربى.
- عبد التواب، دكتور رمضان، ١٤٢٠ هـ.ق / ١٩٩٩م، فصول فى فقه العربية، ط٦، القاهرة، مكتبة الخانجى.
- عفيفى، الدكتور زينب، ١٩٩٧م، فلسفة اللغة عند الفارابى، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفاسى، أبو الطيب، ١٤٠٣ هـ.ق، ١٩٨٣م، تحرير الرواية فى تقرير الكفاية، تحقيق الدكتور على حسين البواب، الرياض، دار العلوم.
- فجال، الدكتور محمود، ١٤١٧ هـ.ق / ١٩٩٧م، الحديث النبوى فى النحو العربى ط٢، الرياض، أضواء السلف.
- الفرايدى، أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد (١٠٠ - ١٧٥ هـ.ق)، ١٤٠٥ هـ.ق، كتاب العين، ط١، تحقيق: الدكتور مهدى المخزومى، والدكتور ابراهيم السامرائى، ايران - قم، منشورات دار الهجرة.
- القاسمى، جمال الدين محمد، ١٩٧٩م، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، بيروت، دار إحياء السنة.
- الكعبى، موسى، الشواهد الشعرية ومناساتها فى الكتب الحديثية، مجلة علوم الحديث العدد ٩، ١٣٨٠ هـ.ش، طهران، ص ٨-١٣
- يعقوب، الدكتور أميل بديع، ١٩٨٨م، موسوعة النحو والصرف والاعراب، ط١، بيروت، دار العلم للملايين.
- يوهان فك، ١٤٠٠ هـ.ق / ١٩٨٠م، العربية، ترجمه: الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجى بمصر.